



السيد الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المحترمين

يهدي إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي :

الموضوع : محاولات نظام بشار الأسد تحويل المعتقلين تعسفياً والمختفين قسرياً إلى مفقودين وتثبيت وفاتهم استناداً لذلك بهدف إخفاء جرائمه بقتلهم تحت التعذيب و عدم تسليم جثثهم بحجة أنهم مفقودين .

الرقم : 46 التاريخ : 2018 / 12 / 5

السيدات والسادة :

- في إطار سياسات نظام بشار الأسد لطمس معالم جرائمه بحق السوريين وسعيه منه لإغلاق أخطر ملف عليه وهو ملف المعتقلات والمعتقلين والمختفين قسراً في معتقلاته الرسمية وغير الرسمية ، وللتخلص من طلبات لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بالشأن السوري وخاصة تقريرها الأخير المؤرخ 2018 / 11 / 28 وكان من ضمن تلك الطلبات (تسليم جثث المعتقلين وفق قوائم الموت التي أرسلها إلى المحافظات السورية بشكل مجمع وفتح تحقيق بكل حالة على حدا) فقد لجأ نظام بشار الأسد لوسيلة احتيالية جديدة للتخلص من كل ذلك من خلال تطبيق أحكام المفقود على المعتقلين تعسفياً والمختفين قسرياً بحجة أنهم مفقودين في حالات حربية ومضى على فقدانهم أكثر من أربعة أعوام وبالتالي تصدر أحكام قضائية بوفاتهم استناداً لذلك ويتخلص نظام بشار الأسد من ملف المعتقلين باعتبارهم مفقودين ، ويتخلص من طلبات لجنة التحقيق الدولية وغيرها من الجهات بمطالبته بتسليم جثث المعتقلين المتوفين وفق قوائم الموت التي أرسلها هذا العام للمحافظات السورية وذلك باعتماده على أحكام المفقود وفق المواد 202 ، 203 ، 204 ، 205 من قانون الأحوال الشخصية السوري وتعديلاته .

السيدات والسادة :

لقد نص قانون الأحوال الشخصية السوري في مواده من 202 حتى 205 على أحكام الغائب والمفقود وميز بين حالتي السلم والحرب :

م202 " المفقود هو كل شخص لا تعرف حياته أو مماته أو تكون حياته محققة ولكنه لا يعرف له مكان "

م205 " 1- ينتهي فقدان بعودة المفقود أو بموته أو بالحكم باعتباره ميتاً عند بلوغه الثمانين من العمر .

2- ويحكم بموت المفقود بسبب العمليات الحربية أو الحالات المماثلة المنصوص عليها في القوانين العسكرية النافذة والتي يغلب فيها الهلاك وذلك بعد 4 سنوات من تاريخ فقدانه "

إن القاعدة في اعتبار المفقود ميتاً هي بلوغه سن الثمانين عاماً والاستثناء هو اعتبار المفقود بسبب العمليات الحربية أو الحالات المماثلة ميتاً بعد 4 سنوات من تاريخ فقدانه

من خلال تفسير الفقرة الثانية من المادة 205 يتبين أنها تشمل العسكريين في الغالب الأعم فهم المعنيين أكثر من غيرهم بالعمليات الحربية أو العسكرية وهي الحالات التي يغلب فيها الهلاك

في ظل وجود نظام بشار الأسد ومخابراته القمعية والسلطة القضائية تابعة له وليست مستقلة ولا حيادية سيعمد نظام بشار الأسد إلى :

1- استغلال تثبیت الوفاة استناداً لأحكام المفقود المادة 2/205 لإغلاق ملف المعتقلين والمحتجزين قسراً الذين قتلهم تحت التعذيب في معتقلاته بهدف طمس معالم جرائمه والإفلات من المحاكمات وتحويل ملف المعتقلين لمفقودين بشهادات وفاة رسمية صادرة عن محاكم نظام بشار الأسد .

2- يوجد آلاف السوريين مصيرهم مجهول نتيجة التهجير القسري بسبب نظام بشار الأسد ونتيجة الهجرة عبر البحر أو الصحراء أو الغابات سيقوم نظام بشار الأسد باعتبارهم مفقودين ويثبت وفاتهم تبعاً لذلك في سجلات الأحوال المدنية فضلاً عن الآلاف ممن قتلهم أثناء الاقتحامات وعمليات الخطف لذلك سيستغل أحكام المفقود وينهي حياتهم بطريقة احتيالية ممنهجة .

3- استغلال أحكام المفقود لإكمال جرائمه في الاستيلاء على أملاك المفقودين (والتي بدأ التمهيد لها بموجب القانون رقم 10 / 2018) .

4- خداع مؤيديه بأن أبنائهم الذين قتلوا دفاعاً عن نظامه (مفقودين أو أسرى لدى فصائل الثورة) .

4- إن تثبیت الوفاة استناداً لأحكام المفقود في محاكم نظام بشار الأسد تتم بكثافة كبيرة وملحوظة وبشكل يومي وهو إجراء متمم لقوائم الموت التي أرسلها نظام بشار الأسد للمحافظات السورية بالآلاف حيث تجاوز عددها عشرة آلاف اسم وبشكل مجمع ودفعة واحدة كما يجري اليوم أمام محاكم نظام بشار حيث تجاوز عدد تثبیت حالات الفقد 70 حالة يوميا وهو الرقم المكشوف أما الرقم الحقيقي فيتجاوز هذا الرقم .

بناء على ما تقدم نبين أنه مثل هكذا قوانين وحالات ومنها (قوانين ومراسيم إعادة تنظيم المناطق الإدارية ، أحكام المفقود) لا يمكن تطبيقها بشكل سليم ووفق الأصول في ظل نظام بشار الاستبدادي ومخبراته القمعية مع غياب السلطة القضائية المستقلة الحيدانية ولا بد من وجود نظام سياسي مدني ديمقراطي وسلطة قضائية حيدانية مستقلة في ظل بيئة آمنة هادئة مستقرة لضمان تطبيق الدستور والقوانين بشكل صحيح سليم وليس لتغطية جرائم نظام بشار الأسد وطمس معالمها مع التنويه لوجود أكثر من 13 مليون سوري ما بين مهجر ولاجئ ونازح وأكثر من 800 ألف معتقل تصفياً وأكثر من 200 ألف مختف قسرياً في معتقلات نظام بشار الأسد .

إن نظام بشار هو من قتل السوريين وهجرهم واعتقلهم وعذبهم ولا يمكن أن يجمع صفتي الجلاد والحكم معاً فهو طرف في الحرب وبالتالي سيسعى جاهداً لشرعة نظامه وطمس معالم جرائمه بكافة السبل والوسائل ومنها الآن أحكام المفقود لإغلاق وإنهاء أخطر ملف عليه وهو ملف المعتقلين والمختفين قسراً في معتقلاته .

- على السوريين الانتباه والحذر وعدم الانجرار وراء مكائد نظام بشار الأسد في تثبیت وفاة أبنائهم من المعتقلين أو المختفين قسراً حفاظاً عليهم وكشف مصيرهم الحقيقي وحتى المهجرين أو اللاجئين خوفاً من اعتبار الكثيرين مفقودين بحالات حربية وتثبیت وفاتهم تبعاً لذلك .

- نضع هذه المذكرة أمانة لدى الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بالشأن السوري للتحقيق بالأمر وتوثيقه ومتابعته جنباً لجنب مع قوائم موت المعتقلين المرسلة سابقاً

ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين

